حديث الصفحة

مقترح كهرباء عدن

لا يختلف إثنان حول اشكالية الكهرباء في بلادنا بشكل عام وفي المحافظات الساحلية بشكل خاص وفي مدينة عدن على وجه الخصوص بحكم احوال الناس الاقتصادية وارتفاع درجة الحرارة والرطوبة العالية في عدن وخروج بعض المعدات والآليات في قطاع كهرباء عن «الدفتر الحسابي والخدماتي» منذ سنوات ولا ننكر بدائل الهيئة العامة للكهرباء في عدن بهذا الصدد بادخال محطات كهرباء توليدية هنا وهناك كإسعاف لاختلال المعادلة الكهربائية في عدن في المعادلة السالفة الذكر.. إذاً لا خلاف على هذا حتى يأتي ما يسمى بمشاريع الكهرباء الاستراتيجية مستقبلاً.

لكن على هيئة كهرباء عدن ان تحذو حذو إدارة الهاتف عندما يتم تبليغ المواطن المستهلك بصدد خدمة الهاتف «عبر الكمبيوتر» انه عليه الاسراع بتسديد فاتورة هاتفه قبل تعرضه لفصل خدمة الهاتف عدة مرات وقبل عدة ايام حتى يتمكن ترتيب ظروفه المالية بهذا الصدد لماذا لا تحذو كهرباء عدن وهي بلا شك عندها مركز حاسوب آلي وكوادر بهذا الصدد لماذا لا يتم مخاطبة المستهلكين قبل عدة ايام وعبر الهاتف اليكترونيا حتى نتفادى إشكاليات كبيرة بهذا الصدد نعرفها وتعرفها ادارة كهرباء عدن في حالات مثل قطع كهرباء المنازل خاصة في المناطق الشعبية.

انه مقترح ليس إلا نتمنى ان ينظر إليه لما فيه مصلحة الجميع.

عبدالله الضراسي

رسالة عاجلة إلى جهات الاختصاص

وصلتنا رسالة تتضمن وثائق من اللجنة النقابية للسائقين خط الشيخ عثمان المدارة المحاريق وبدورنا نؤجزها كالتالي:

تشكر نقابة السائقين في خط الشيخ المدارة المحاريق بانه تم حجز رئيس اللجنة النقابية والمسؤول المالي من قبل شرطة المدارة لاجبارهم على التوقيع بعدم ممارسة نشاطهم النقابي إلا بأذن والسماح من قبل مديرية الشيخ عثمان.. وكان ذلك في يوم الخميس الموافق ٢٢/٩/٢٠٠٥م.

وقد تدخل رئيس النقابة العامة للافراج عن عضوي اللجنة النقابية والالتزام بالجلوس مع مدير عام المديرية الذي ما طل في الاستجابة وعمل على عرقلة نشاط وعمل النقابة المنتخبة شرعياً.. وحين لمست النقابة عدم تجاوب قيادة المديرية باشرت عملها في صفوف السائقين.. فإذا بمدير عام المديرية يأمر قيادة شرطة الشيخ عثمان وشرطة المدارة بحجر اعضاء اللجنة النقابية مع السلطة المحلية في المديرية وكذلك التواصل مع قيادة المحافظة.. والى الان لم تحظ اللجنة النقابية للسائقين بالحل الشافي المنصف لتسير امورهم نحو الافضل.

ووجدوا ان هناك إصراراً من قبل قيادة مديرية الشيخ عثمان في بقاء نظام مندوب النقل بدون اي حق شرعي.. بل ان المسألة قائمة على المصالح.. كما ان امين عام المجلس المحلي للمديرية هو الاخر قد ساعد على انتزاع قرار المجلس في بقاء نظام المندوبين للنقل بالفرازات الداخلية في مديرية الشيخ عثمان بدون اي حق قانوني يستند عليه.

لذلك نأمل من جهات الاختصاص في المحافظة الوقوف الى جانب حقوق السائقين واللجنة النقابية لانها حقوق شرعية.. وحل القضية باسرع ما يمكن.

نبيلة محمد عبده

ظاهرة اختطاف الأطفال جريمة لاتغتفر

تعد ظاهرة الخطف أو الاختطاف آفة اجتماعية خطيرة ذات أبعاد متعددة الأغراض، ولهذا ينبغي علينا عدم التهاون في عواقبها غير الحميدة، والتعامل معها بحذر وحزم شديدين، وبعيون متفتحة، يقظة على الدوام،فالمتتبع لهذه الظاهرة، يجد أنها تتطور من شكل إلى آخر بغية زعزعة الأمن والسكينة والسلم الاجتماعي من قبل مرضى النفوس الذين لاهم لهم إلا تشويه سمعة البلد والإساءة إلى أسرة يمنية باختطاف أحد فلذات كبدها وتركهم يعانون الخوف والأحزان والكآبة دون خشية من الله ولا ضمير، مستغلين بعض المفاهيم الاجتماعية المتخلفة الموروثة من عهود النظام الإمامي الكهنوتي للأسرة اليمنية التي اعتادت عدم الإسراع إلى إبلاغ السلطات الأمنية المختصة بأي عملية خطف لأبنائها أو بناتها القصر تحت حجة القيل والقال عن المخطوف أكان ذكراً أو أنثى وما قد يجلبه لهم ذلك من سمعة سيئة غير محمودة العواقب، فيسلمون أمرهم لله عز وجل ضعفاً من ألسنة الناس وتأويلاتهم الخاطئة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصحف اليمنية قد اضطلعت بدوره المهني الموضوعي في متابعة أخبار تلك الواقعة - حينها - ونقلها بكل حيثياتها إلى القراء اليمنيين، كما لعبت دوراً وطنياً في تنوير وتوعية المجتمع اليمني بما ينبغي فعله في مواجهة مثل هذه الجرائم الغريبة على نسيج مجتمعنا اليمني.

واليوم عاودتنا ظاهرة الخطف بشكل آخر، مركزه على خطف الأطفال الذين لا حول لهم ولا قوة، وحرمانهم من التمتع بحقوقهم في الحياة واللعب البريء مع أقرانهم في الشارع أو بجانب بيوتهم. وهي جريمة لا تغتفر وتقع تحت طائلة القانون رقم «٣٤» لعام ١٩٩٨م بشأن مكافحة جرائم الإختطاف والتقطع ولعل ما تعرضت له الطفلتان «حنان» و «أزهار» من محافظة تعز قد هزت مشاعرنا جميعاً في كل أسرة يمنية في عدن، وتداعت له منظمات المجتمع المدني السنوية وحقوق الطفل، منددة بهذه الواقعة المشينة التي أثارت الرعب والخوف في كل أسرة يمنية، ومناشدة سلطات الأمن بالكشف عن مرتكبيها وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم العادل.

وإذا كنا قد أولينا جل اهتمامنا بهذه الظاهرة - ظاهرة خطف الأطفال في محافظة تعز لذا نعتبر أنفسنا جسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له بقية أعضاء الجسد الواحد بالسهر والحمى وذلك إنطلاقاً من حبنا لمبدأ وحدة الإنتماء إلى الوطن الواحد الموحد أيضاً وإنساناً وحفاظاً على الأمن والسلم الاجتماعي الذي ننعم به في ظل وحدتنا اليمنية المتينة!

وفي الوقت الذي نشيد بكل الجهود المخلصة المتفانية التي بذلتها قيادة محافظة تعز وأجهزتها الأمنية في إعادة الطفلتين إلى أحضان ذويهما واستعادة ابتساماتهما البريئة إلى قلوب أسرتهما، فإننا نرجوامن تعزيز وتفعيل قانون مكافحة جرائم الإختطاف والعمل على تطبيقه لمن يسعون إلى خطف الأطفال من ذويهم لسبب أو لآخر حتى يكون عبرة لمن لا يعتبر!!

سلال السيد محمد

رفقاً بالمتقاعدين

طال إنتظار المتقاعدين للحصول على الزيادة الأخيرة التي تم إقرارها من قبل الدولة إعتباراً من يوليو ٢٠٠٥م وكلمات الوعود بأن سوف يتم صرفها.. ومرت الأيام والأشهر وها نحن في شهر مارس ٢٠٠٦م ولم يتم تنفيذ الوعود ودب اليأس في نفوس المتقاعدين.

مما لاشك فيه بأن الكل يدرك وخاصة أولئك الذين تتلمذوا على أيدي هؤلاء المتقاعدين في شتى المجالات والتخصصات العلمية والأدبية والمهنية والتربوية وكم من سنوات عمره أفناها في سبيل خدمة وطنه حصيلة معاشه التقاعدي لا تتجاوز حفنة من الملاليم مقارنة بالرواتب الحالية التي يتقاضاها أولئك الذين كانوا تحت إمرتهم ناهيك عن الأعباء المعيشية وما يعانيه من مشقة لتوفير أبسط سبل العيش لأفراد أسرته في ظل الزيادات التي طرأت على أسعار المواد الغذائية الأساسية وفي ظل غياب الرقابة على المواد التموينية الرئيسية لمعظم سواد الشعب والتي قامت وبسرعة البرق إلى إعادة حجم القرص الرغيف (الروتي) إلى حالته الطبيعية كما كانت عليه قبل زيادة الأسعار وبسعر مضاعف مما أرهق كاهل المواطن البسيط.

أوجه هذا النداء عبر صحيفة ١٤ أكتوبر الغراء لعل ندائي يبلغ مسامعكم لما فيه مصلحة الطبقة المغلوب على أمرها.

والله من وراء القصد

خالد يوسف

وضع يرثى له

عند زيارتي لاحدى المدارس الموحدة في منطقة الشيخ عثمان وهي زيارة تفقدية يقوم بها اولياء الامور لرؤية ابنائهم الصغار ولمعرفة مستواهم العلمي واثناء زيارتي لهذه المدرسة وجدتها تعاني من وضع سيء للغاية على الرغم من وجود طاقم كبير جداً من المدرسين والمدرسات وعلى رأسهم مدير هذه المدرسة فهم ايضاً يعيشون مع ابناءنا الصغار في ذلك الوضع المتردي وذلك لان تلك المدرسة تفتقد للنظافة من الأف الى الياء.

حزنت كثيراً لما رأيته من إهمال وسوء اهتمام رثيت لحال صغارنا الذين ارسلناهم الى تلك المدرسة ظناً منا انها ستوفر لهم سُبل الراحة التي تؤهلهم لتقبل العلم بروح عالية ونفس راضية.. الا ان ما توقعناه كان مختلف تماماً عما رأيناه على ارض الواقع وياله من واقع مؤلم.

فقد رأيت القمامة المتناثرة في جميع ارجاء المدرسة كما شاهدت ايضاً بعضاً من الغرف الدراسية التي تفتقد هي الاخرى الى عنصر النظافة.

فالغبار يملىء الحجرة بأكملها فتجده منتشراً على المقاعد الدراسية وعلى ارضية الغرفة وليس هذا فقط بل ان دورة المياه تفتقد الى عامل النظافة «عنصر النظافة» فبمجرد دخولي لاحدى دورة المياه اقشعر بدني ونفرت نفسي من المنظر الذي رأيته ومن الروائح الكريهة المنبعثه منه اضافة لكل هذه الظروف التي يعيشها صغارنا الا انهم مازالوا ولا يزالوا في المقدمة ومن الاوائل في الدراسة.

فكيف ادن لابناءنا ان يدرسوا في هذه الحالة من القدارة وفقدات النظافة الذي يعد من الاساسيات في المحافظة على المدرسة وفي بناء جيل صحيح معنوياً وعلمياً والاهم من كل ذلك صحياً.

فأين دور التربية والتعليم؟ ومن المسؤول على ذلك؟! أجيبونا؟!

داليا عدنان الصادق

نبراس الأمل للأجيال الصاعدة

في المؤتمر الوطني للطفولة والشباب كانت كلمة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجهورية في الحفل الختامي بمثابة وضع الدواء على الجرح فلقد كانت للكلمة صداها لدى الشباب.. حيث حث الحكومة بايجاد فرص عمل للشباب.. وفتح لهم آفاق المعرفة من خلال نشر اعمالهم الادبية والفكرية حتي يصبحوا قادرين على العطاء لهذا الوطن.. فالوطن غالٍ والتضحيات جسيمة.. حيث قال الاخ الرئيس نريد جيلاً مسلحاً بالعلم.. ومتحرراً من عقد ورواسب الماضي.. ولقد سجلت كلمة الرئيس من ادبيات المؤتمر الوطني.. لتكون نبراساً لاجيالنا القادمة.

عبداللاه سلام

قبل وقوع الكارثة!

العمارات السكنية.. مسؤولية الدولة!

فعلاً.. هناك أخطار محدقة بساكني عمارات الشارع الرئيسي بالمعلا.. مهما قللنا منها، فهي بدون شك آتية لا محالة.. والمسؤولية أولاً تقع على الدولة اليمنية (دولة الوحدة) التي ورثت نظامين شموليين بحسناتهما وسيئاتهما والفيصل الفاصل في ذلك هو قانون التمليك الذي وقعه المهندس حيدر أبوبكر العطاس وكل العمل جارياً به إلى اليوم مع احتساب حق الناس المؤممة أملاكهم ورسو مبدأ التعويض لهم حسب توجيهات فخامة رئيس الجمهورية التي كانت حاسمة على ما أظن!

وعندما نقول أن المسؤولية تقع على الدولة، فإن مرجعنا في ذلك هو القانون الآنف الذكر، وللأسف لا أذكر رقمه، لكنه نشر في صحف الدولة والأحزاب وحدد في إحدى مواده : أن يتم احتساب قيمة العقار المملك أو المؤجر بواقع ٥٠٪ منه لخزانة الدولة كإيراد .. و٥٠٪ الأخرى تكون في وديعة خاصة بالترميم والصيانة.. وهو ما كان متبع أيام (الحزب الشمولي)!! وعلى أساسه ترمم العمارات أولاً بأول، وإن كان ببطء إلا أنه كان مفيداً وذا جدوى وأمانة للسكان!

أما على مستوى العرف والأخلاق والمشاركة، فمن حق الدولة أن تطلب من كل ساكن أو صاحب شقة مساهمة مادية معقولة لترميم العمارة والتي بها شقته من ضمن العمارة نفسها.. لكن دعونا نتساءل :

أين هي تلك الـ ٥٠٪ من قيم العمارات المؤممة والمملكة للساكنين، ثم أين هي الـ٥٠٪ الأخرى من قيم عقد الإيجارات التي ظلت تدفع لسنين، ولنحسبها من عهد الوحدة.. أين هي المبالغ المستخلصة والمستحقة للترميم من مدة زمنية عمرها خمسة عشرة سنة وتزيد؟!

على الدولة - ممثلة بالسلطة المحلية في عدن وعقارات الدولة البحث عن هذه المبالغ وتسليمها لجهات مسئولة تجدول الترميم للعمارات، بعد إهمالها هذه المدة من السنين، ما جعلها تتعرض لعوامل مؤدية للإنهيار..

بعد ذلك يمكن أن يدفع مالك كل شقة المبلغ المتبقي من كلفة الترميم المقرة من قانون التمليك ومن إجمالي مبلغ (١٥ سنة) يمكن أن يدفع الفارق المالي المطلوب للترميم بكل أريحية ورحابة صدر!

الدولة التي أقرت مشكورة عمل الطلاء والبلاط والإنارة الهامة للشوارع والأحياء السكنية ويجب عليها أن تبدأ بالترميم أو إعادة البناء من منطلق وطني ومسؤولية ملقاة عليها، ولا نقبل بحلول يكون المواطن ضحية لها.. مالم فستكون الكارثة.. وتتحملها الدولة بدون شك، وساعتها يكون (لكل مقام مقال)..!

نعمان الحكيم

النظافة يا..!!

ورشة العمل اليومية من قبل عمال النظافة في شوارعنا الامامية والرئيسة شيء جميل نلاحظة يومياً وعلى مدار الساعة وذلك انطلاقاً لتوجيهات محافظنا والاخوة في المجلس المحلي ولكن الاجمل ان نعطي اهتماماً ايضاً لاحيائنا السكنية وشوارعنا الخلفية لانهما بحاجة ماسة الى النظافة والاهتمام وذلك ما نلتمسه من تراكم القمامات والاكياس على مختلف الوانها هنا وهناك!! وهذا ما يؤدي حتماً لانتشار الجراثيم على مختلف انواعها والامراض للمواطنين!!

علماً بأننا نرى عمال النظافة ولكن للاسف يمرون مرور الكرام دون منفعة تذكر غير المقاولة مع سكان العمارات لتنظيف الاحواش ودرجات السلالم.

وطالما نحن نريد ان تحظى مدينتنا بالنظافة والحس الجمالي علينا ان نهتم ونساوي النظر بين شوارعنا الامامية والخلفية لانهما عملة واحدة لمقياس النظافة!!

فمتى نلتمس اهتماماً جدياً من قبل بلديات النظافة.. وحتى لانترك شوارعنا واحيائنا تفتقر الى النظافة والحس الجمالي والحضاري!!

نبيلة السيد

مناقشات تربوية ساخنة

في سياق البرنامج الزمني التقييمي والذي أعد بهدف انتشال بعض الأوضاع الداخلية والإدارية والفنية وتقييم المهمات الأساسية للإدارات المدرسية بمديرية الشيخ عثمان تجسد اللقاء التقييمي الشامل لإدارة ثانوية عثمان عبده والذي عقد صباح يوم الخميس الماضي بقاعة مدرسة العبادي للبنات وبحضور الأخ/ سمير علي يحيى مدير إدارة تربية م/ الشيخ عثمان وبعض رؤوساء أقسام العمل الإداري والتخطيطي والرقابي والإحصائي والفني بالمديرية في استعراض أبرز الإيجابيات والسلبيات التي لا مست الواقع التربوي والتعليمي خلال الفصل الدراسي الأول ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م، وفتح باب المناقشات بصورة نقدية وتقيمية من خلال المواجهة والتشخيص الواقعي بين كل من الهيئات المساعدة والوكلاء ومدير المدرسة والتي اتسمت بالشفافية والصدق والمصارحة خاصة فيما يتعلق بالنواقص والمتطلبات الأساسية التي تعاني منها الثانوية، أهمية التواصل المستمر لمعالجة ما يمكن معالجته في الوقت الحالي.

ولعل حديث الأخ/ سمير علي يحيى مدير التربية والتعليم م/ الشيخ عثمان في هذا اللقاء التقييمي والمتمثل في تعميق فنون وأصول الإدارة العلمية التي ترتكز أساساً على تفعيل الخطوات المتمثلة في التخطيط والتنظيم والتنفيذ والمراقبة والإشراف قد عكس مفهومية الفرق بين ماهو دور الوكيل بدرجة أساسية، وماهو دور المدير بالمدرسة، وماهي اتجاهات العمل التربوي والتعليمي وذلك بهدف الدخول في عمق العملية التعليمية والتربوية وما تحتاجه دائماً من تقييم وتنسيق ومراقبة وتأمل أيضاً.

في حين تحدث مدير إدارة ثانوية عثمان عبده الأخ/ أحمد عقيل باراس عن مشكلة إزدياد الكثافة الطلابية وشحة الإمكانيات وبعض الشوائب التي واجهت االعملية التعليمية في البدايات الأولى للفصل الدراسي الأول ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م.

وقال : نحن نبذل كإدارة جهوداً كبيرة وحسب الإمكانات الموجودة في تحسين وتطوير التعليم الثانوي وتعزيز العمل التربوي والتعليم، غير أننا لا نقبل أن نكون شحاتين أو سباكين أو كهربائيين كما لا يمكن أن نطلب من أولياء الأمور بتقديم المساعدات، لذا نأمل أن تتواصل الجهود الإدارية والتعليمية والتربوية بالمديرية لتصحيح الوضع ومعالجة ما يمكن معالجته.

عموماً نأمل أن تحذو بقية إدارات التربية الأخرى حذو ما سعت إليه إدارة تربية م/ الشيخ عثمان في تقييم مستوى وأداء العمل التربوي والتعليم وبرؤية فاحصة وتقييم نقدي مباشر وموضوعي فيما بين الإدارات المدرسية بالمديرية، وتحية وتقدير للوكلاء والهيئات المساعدة لإدارة ثانوية عثمان عبده لما طرحوه في هذا اللقاء التقييمي من مشكلات وآراء ومتطلبات أساسية.

عبد العزيز الدويلة

انجازات محافظة الحديدة

من الملفت للنظر بمجرد دخولك للبوابة الخارجية لمبنى ديوان عام المحافظة بالحديدة سرعان من ينتابك الشعور بالإرتياح والرضاء ويستولي إحساس الإعجاب والنشوة على ملامح الوجه وذلك بسبب المنظر الجذاب لتلك المناظر الجذابة المتمثلة بالورود والأشجار بالممر المودي إلى مبنى المحافظة والتي أعدت ونظمت بشكل متناسق وبطريقة راقية جداً فتبدوا لنا طيرها وكأنها لوحة فنية رائعة فكانت غاية في الروعة وقمة في الجمال أن مبنى المحافظة الذي شيد على عهد قائد مسيرة الوحدة والديمقراطية والتنمية وأفتتح على يديه كان نموذجاً رائعاً يجسد مبدأ الإهتمام الصادق من القائد لشعبه ولم يكن سهلاً أن يشيد هذا المبنى مالم تكن هناك أيدي تقف وراءه والمتمثلة في الأخ/ العميد : محمد صالح شملان - محافظ المحافظة والذي منذ صدور القرار الحكيم والمنطقي والذي تمثل في تعينه محافظ للمحافظة كان قرار القائد الرمز الأخ/ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية (حفظه الله) بتعينه محافظ محافظة الحديدة هو التجسيد الصادق لمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب وكان مثالاً صادقاً للرجل المحب لدينه المخلص لمبادئه والمتفاني في خدمة وطنه وشعاره دائماً (المسؤولية تكليف لا تشريف) وأن المناصب ليست غاية بل وسيلة لخدمة الآخرين فجعل طبعة الوفاء وسماته السماحة والحلم وكان عند مستوى المسئولية وحقق لأبناء المحافظة مالم يستطيع تحقيقه مما سبقوه حيث ترجم الخطط والبرامج التنموية والاقتصادية إلى واقع ملموس عايشه أبناء المحافظة فوجد منهم الوفاء والعرفان وأحتل في نفوسهم مكانة أكثر خصوصية وكون المحافظة من أكثر المحافظات سكاناً هذا العامل وغيرها جعلت المحافظ يقدر حجم المسؤولية ويدرك أبعاد المهمة فلم يألوا جهداً ولم يدخر وسعاً واستطاع بجدارة تحقيق الطموح والآمال المعلقة عليه وأثبت للجميع أنه قادر على إنجاز المهام الموكلة إليه والمعلقة على عاتقه وما نراه الآن من كم هائل من الإنجازات لهو خير دليل على صدق نوايا المحافظ الشاب وعزيمته القوية وجهوده التي لا تعرف الملل.

أكرم عيسى حجري

استراحة القارئ

سلامة الطريق من سلامة السائق

طالما كانت العوامل المؤدية إلى وقوع حوادث الطرق رغم نتائجها الخطيرة المبكية.. فالسيارات تزهق أرواح الناس كل عام بالمئات ويزداد عدد الضحايا الذين يذهبون ضحيتها ضخامة عاماً بعد عام.

ومن حسن الحظ أن السنوات الأخيرة شهدت تحسينات عظيمة في تصميم الطرق والسيارات بغية الحفاظ على أرواح الناس.

بيد أن هناك عاملاً مهماً آخر لابد من أخذه بعين الاعتبار في هذا المجال، ألا وهو عامل الإنسان نفسه. على أن السبب الحقيقي الكامن وراء حدوث ٦٠ في المئة من حوادث الطرق المؤسفة، إنما مرده إلى الأخطاء التي يقترفها الإنسان. ولكن على الرغم من هذه الحقيقة، ورغم الجهود الكبيرة المبذولة في تحسين الطرقات والسيارات معاً، فإن أمر سائق السيارة كاد يهمل تماماً إلا في السنوات الأخيرة.

وقد انكب المتخصصون في شتى سير شؤون حركة السير موخراً في معظم دول العالم فتقدموا بنظريات ومقترحات مختلفة في سبيل تأمين سلامة أعظم من ذي قبل على الطرق. وقال بعضهم :

«لنمنع السكارى عن السوق!» وقال آخرون : لنجعل أحزمة «السلامة إجبارية!».

ومنهم من قال :« لنخفض حدود السرعة القصوى؟» واقترح البعض فرض غرامات ثقيلة على السائقين الذين يتحدون الأنظمة والتعليمات، بينما أصر البعض على عدم منح رخص سوق إلا الذين يجتازون فحصاً في غاية الشدة والصعوبة..

ولاشك أن أكثر هذه النظريات والآراء معقول منطقياً، فالسائق الذي يكثر من تناول المشروبات الروحية، إنما يضاعف من احتمال وقوع حوادث الطرق، وهناك أيضاً دلائل كثيرة تشير إلى أن تخفيض الحد الأقصى لسرعة السيارة من شأنه أن يؤدي إلى إنخفاض الحوادث. بيد أن هذه النظريات والآراء لو نفذت بحذافرها، فإنها لا تضمن الإتخفيض محدود النسبة في حوادث الطرق، إذ أن الشيء المهم في هذا المجال هو السائق ومهارته في السوق، ونظرته تجاه الآخرين الذين يسلكون ذات الطريق بسيارتهم فما هي، إذن، العوامل التي تجعل من السائق سائقاً طيباً وتضمن له السلامة المرجوة؟.. ولنا عودة.

عبدالله مهيوب

قضية الأسبوع

قطع التيار الكهربائي دون سابق إنذار

أصبح المواطن يعاني ظروفاً صعبة نتيجة لغلاء الاسعار وتكاليف الحياة اليومية.. اضافة الى ذلك ما يخشاه وما يعانيه من انقطاع التيار الكهربائي في الصيف القادم وما يقدم عليه عمال المؤسسة العامة للكهرباء من قطع التيار عن المنازل دون إنذار سابق او إشعار لصاحب البيت، او ان يتم قطع التيار في الايام الاولى من الشهر، علماً ان بعض المرافق تتأخر في صرف رواتب الموظفين لاسباب كثيرة منها العجز المالي واسباب اخرى.

وعلى هذا الاساس مما سبق ذكره اليس من الافضل اشعار صاحب المنزل بمسألة قطع التيار الكهربائي قبل القطع وإعطائه فرصة ليتدبر مسألة تسديد فاتورة التيار مادام القطع سيتم.. ويجب مراعاة المواطنين الموظفين الذين تتأخر رواتبهم دعماً عنهم وليس لهم يد او حيلة سوى الانتظار لرواتبهم لتسديد ما عليهم من التزامات.. اما ان يقوم عمال المؤسسة العامة للكهرباء قسم القطع- بقطع التيار الكهربائي عن المواطنين في الاربعة الايام الاولى وتتكيل له وتكدير لصفو حياته.. واضافة عبء على أعباء حياته اليومية نتيجة لارتفاع الاسعار المتصاعد وتكاليف الحياة وغلاء المعيشة.

نأمل ان نجد اذاناً صاغية لهذه القضية من الجهات المسؤولة في المؤسسة العامة للكهرباء وخصوصاً ان الصيف على الابواب.

نبيلة عبده

انطباعات قارىء

لا يصح إلا الصحيح

لا يجب الإساءة للأمن وللقوات المسلحة لأنهما الدرع الواقي للوطن ونحن جميعاً نعرف أن القيادة السياسية الممثلة فخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح القائد الأعلى للقوات المسلحة حفظه الله ورعاه يهتم بجميع القضايا الداخلية والخارجية وبحقوق الأفراد والمواطنين ويجعلهم نصب عينيه ويجعلهم سواسية ولا يفرق بين ذا وذاك علينا أن ننظر في مواقفه الشريفة الشجاعة واهتمامه ونعتبر من ذلك ونتجنب المزايدات والدعايات المخلة التي لا أساس لها من الصحة وأن التحري واجب في جميع الأمور ولا نتسرع فيما يستفز لأنه لا يصح إلا الصحيح؟..

جلال حسين النجد

أخي المواطن.. أختي المواطنة:

حصّن طفلك ضد داء الحصبة وكن مطمئناً فاللقاح مأمون ونتائجه مضمونة

الحملة الوطنية نحو القضاء على مرض الحصبة للأطفال من ٩ أشهر - ١٥ عاماً - المرحلة الثانية (١٨ - ٢٣ مارس ٢٠٠٦م) في كل من (شبوة، البيضاء، عمران، ريمة)